النوع الثامن والستون

فـي جَدَل القُرآن

أفرده بالتصنيف نجم الدين الطوفيّ[1].

قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلَّة، وما مِن برهان ودلالة وتقسيم وتحذير ـ يُبْنَى من كلّيات المعلومات العقلية والسمعية ـ إلَّا وكتاب الله قد نَطق به، لكن أورده على عادة العرب، دون دقائقِ طرق المتكلمين، لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤].

والثاني: أنَّ المائل إلى طريق المحاجَّة هو العاجز عن إقامة الحُجّة بالجليل من الكلام؛ فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم ينحطّ إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلَّا الأقلّون؛ ولم يكن مُلغِزاً. فأخرج تعالى مخاطباته في محاجَّة خلقه في أجلى صورةٍ؛ ليفهم العامة من جليّها ما يقنعهم، وتلزمهم الحجة، وتفهم الخواصّ من أثنائها ما يربى على ما أدركه فهمُ الخطباء.

وقال ابن أبي الإِصْبَع: زعم الجاحظ أن المذهب الكلاميّ لا يوجَد منه شيء في القرآن، وهو مشحون به. وتعريفه: أنه احتجاج المتكلِّم على ما يريد إثباته بحجة تقطع المعاند له فيه على طريقة أرباب الكلام. ومنه نوع منطقي تُستنتَج منه النتائج الصحيحة من المقدّمات الصادقة، فإن الإِسلاميين من أهل هذا العلم ذكروا أن من أوّل سورة الحج إلى قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [الحج: ٧] خمس نتائج تستنتَج من عشر مقدمات:

* قوله ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الحج: ٦]؛ لأنه قد ثبت عندنا بالخبر المتواتر أنَّه تعالى أخبر بزلزلة الساعة معظماً لها، وذلك مقطوع بصحَّته، لأنه خبرٌ أخبر به مَنْ ثبت صدقه عمَّن ثبتتْ قدرتُه، منقول إلينا بالتواتر، فهو حقٌّ، ولا يخبر بالحقِّ عمَّا سيكون إلَّا الحقّ، فالله هو الحق.

* وأخبر تعالى ﴿وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [الحج: ٦]، لأنه أخبر عن أهوال الساعة بما أخبر، وحصول فائدة هذا الخبر موقوفة على إحياء الموتى، ليشاهدوا تلك الأهوال التي يعملها الله من أجلهم؛ وقد ثبت أنه قادر على كلّ شيء، ومن الأشياء إحياءُ الموتى، فهو يُحيي الموتى.

* وأخبر ﴿وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [الحج: ٦]، لأنَّه أخبر أنه من يتَّبع الشياطين ومَنْ يجادل فيه بغير علمٍ يُذقه عذابَ السعير، ولا يقدر على ذلك إلَّا مَن هو على كل شيء قدير، فهو على كل شيء قدير.

---

(١) الطُّوفي: سليمان بن عبد القوي، علامة إمام، فقيه حنبلي (ت: ٧١٦هـ). «الدرر الكامنة» ٢/ ٢٤٩، «المنهج الأحمد»، ٥/ ٥ ت(١١٩٦).

* وأخبر ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ [٧]؛ لأنه أخبر بالخبر الصادق أنه خلَقَ الإنسان من ترابٍ، إلى قوله: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥]، وضرب لذلك مثلاً بالأرض الهامدة التي ينزل عليها الماء، فتهتزُّ وتربو، وتُنبت من كلّ زوج بهيج، ومن خلق الإنسان على ما أخبر به فأوجده بالخلْق ثم أعدمه بالموت، ثم يعيده بالبعث، وأوجد الأرض بعد العدم فأحياها بالخَلْق، ثم أماتها بالمَحْل، ثم أحياها بالخِصب؛ وصدق خبرُه في ذلك كلِّه ـ بدلالة الواقع المشاهد على المتوقَّع الغائب؛ حتى انقلب الخبر عياناً ـ صدق خبره في الإتيان بالساعة.

ولا يأتي بالساعة إلَّا من يَبْعثُ مَن في القُبُورِ، لأنها عبارة عن مدة تقوم فيها الأموات للمجازاة، فهي آتية لا ريب فيها، وهو سبحانه وتعالى يبعث مَن في القبور.

وقال غيره: استدلّ سبحانه وتعالى على المعاد الجسمانيّ بضروب:

أحدها: قياس الإعادة على الابتداء، كما قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥].

ثانيها: قياس الإعادة على خلق السموات والأرض بطريق الأَولى، قال تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ . . .﴾ الآية [يس: ٨١].

ثالثها: قياس الإعادة على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات.

رابعها: قياس الإعادة على إخراج النار من الشَّجر الأخضر. وقد روى الحاكم وغيره: أن أُبيّ بن خَلَف جاء بعَظْمٍ ففتَّه، فقال: أيُحيي الله هذا بعد ما بَلِيَ ورمّ؟ فأنزَل الله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩]. فاستدل سبحانه وتعالى بردّ النشأة الأخرى إلى الأُولى، والجمع بينهما بعلَّة الحدوث. ثم زاد في الحجاج بقوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس: ٨٠]. وهذه في غاية البيان في ردّ الشيء إلى نظيره، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراض عليهما.

خامسها: في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ . . .﴾ الآيتين [النحل: ٣٨، ٣٩]. وتقريرهما: أن اختلاف المختلفين في الحقِّ لا يوجب انقلاب الحقِّ في نفسه، وإنما تختلف الطرق الموصلة إليه، والحقُّ في نفسه واحد، فلمَّا ثبت أن ههنا حقيقة موجودة لا محالة، وكان لا سبيل لنا في حياتنا إلى الوقوف عليها وقوفاً يوجب الائتلاف ويرفع عنا الاختلاف، إذ كان الاختلاف مركوزاً في فِطَرنا، وكان لا يمكن ارتفاعه وزوالُه إلَّا بارتفاع هذه الجِبلَّة، ونقلها إلى صورة غيرها ـ صحَّ ضرورةً أنَّ لنا حياةً أخرى غير هذه الحياة، فيها يرتفع الخلاف والعناد، وهذه هي الحالة التي وعد الله بالمصير إليها فقال: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣]؛ حقد، فقد صار الخلاف الموجود كما ترى أوضحَ دليل على كونِ البعث الذي ينكره المنكرون. كذا قرَّره ابن السِّيد.

ومن ذلك الاستدلال على أن صانع العالم واحدٌ، بدلالة التمانع المشار إليها في قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجري تدبيرُهُما على نظام، ولا يتَّسق على إحكام، ولكان العجز يلحقهما أو أحدهما؛ وذلك لأنه لو أراد أحدُهما إحياء

جسم وأراد الآخر إماتته: فإما أن تنفذ إرادتهما فيتناقض لاستحالة تجزي الفعل إنْ فُرِض الاتفاق، أو لامتناع اجتماع الضدَّين إن فُرض الاختلاف. وإمَّا ألَّا تنفُذ إرادتهما فيؤدِّي إلى عجزهما، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدِّي إلى عجزه، والإله لا يكون عاجزاً.

فصل: من الأنواع المصطلح عليها في علم الجدَل: **السَّبْر والتقسيم.**

ومن أمثلته في القرآن قوله تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ . . .﴾ الآيتين [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]؛ فإنَّ الكفار ـ لمَّا حرموا ذكورَ الأنعام تارة وإناثها أخرى ـ ردَّ تعالى ذلك عليهم بطريق السَّبر والتقسيم فقال: إنَّ الخَلْقَ لله، خلق من كُلّ زَوْجٍ مما ذُكِر ذكراً وأنثى، فمِمّ جاء تحريم ما ذكرتم؟ أي: ما علَّته؟

لا يخلو: إما أن يكون من جهة الذُّكورة أو الأنوثة، أو اشتمال الرّحمِ الشامل لهما، أو لا يدرَى له عِلَّة، وهو التعبُّديّ، بأن أُخِذ ذلك عن الله تعالى، والأخذ عن الله تعالى: إمَّا بوحي وإرسال رسول، أو سماع كلامه ومشاهدة تلقِّي ذلك عنه، وهو معنى قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَاۚ﴾ [الأنعام: ١٤٤]، فهذه وجوهُ التحريم، لا تخرج عن واحد منها.

والأوَّل: يلزم عليه أن يكون جميع الذكور حراماً. والثاني: يلزم عليه أن يكون جميع الإناث حراماً. والثالث: يلزم عليه تحريم الصِّنْفين معاً. فبطل ما فعلوه من تحريم بعض في حالة وبعضٍ في حالة، لأنَّ العِلَّة على ما ذكر تقتضي إطلاق التحريم. والأخذُ عن الله بلا واسطة باطل ولم يدّعوه، وبواسطة رسول كذلك، لأنه لم يأت إليهم رسول قَبل النبيّ ﷺ.

وإذا بَطَل جميعُ ذلك ثبت المدّعَى، وهو: أن ما قالوا افتراء على الله وضلال.

ومنها: القول بالموجب، قال ابن أبي الإصبع: وحقيقته ردّ كلام الخصم من فحوَى كلامه.

وقال غيره: هو قسمان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كنايةً عن شيء أُثبت له حكمٌ؛ فيثبتها لغير ذلك الشيء، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ . . .﴾ الآية [المنافقون: ٨]؛ فـ ﴿ٱلْأَعَزُّ﴾ وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، و﴿ٱلْأَذَلَّۚ﴾ عن فريق المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم إخراجَ المؤمنين من المدينة، فأثبت الله في الردّ عليهم صفةَ العزَّة لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون، وكأنه قيل: صحيح ذلك، ليخرجنَّ الأعزُّ منها الأذل، لكن هم الأذل المُخرَج، والله ورسوله الأعزُّ المخرِج.

والثاني: حَمْل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده ممَّا يحتمله بذكر متعلَّقه. **ولم أَر مَن أورد له مثالاً من القرآن، وقد ظفرت بآية منه**، وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١].

ومنها: التسليم، وهو أن يفرض المحال: إمَّا منفيًّا أو مشروطاً بحرف الامتناع، لكون المذكور

ممتنعَ الوقوع لامتناع وقوع شرطه، ثم يسلَّم وقوع ذلك تسليماً جدليّاً، ويدلُّ على عدم فائدة ذلك على تقدير وقوعِه، كقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]؛ المعنى: ليس مع الله من إلهٍ، ولو سُلِّم أن معه سبحانه وتعالى إلهاً لزم من ذلك التسليم ذهابُ كلِّ إله من الاثنين بما خلق، وعلوّ بعضِهم على بعض، فلا يتمّ في العالم أمرٌ، ولا ينفُذ حكم ولا تنتظم أحوالُه؛ والواقع خلاف ذلك، ففرْضُ إلهين فصاعداً مُحالٌ لِما يلزم منه المحال.

ومنها: الإسجال، وهو الإتيان بألفاظ تسجِّل على المخاطَب وقوعَ ما خُوطِب به، نحو ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]. ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ﴾ [غافر: ٨]؛ فإن في ذلك إسجالاً بالإيتاء والإدخال، حيث وصفا بالوعد من الله الذي لا يخلف وعده.

ومنها: الانتقال، وهو أن ينتقل المستدلّ إلى استدلال غير الذي كان آخذاً فيه، لكون الخصم لم يفهم وجهَ الدلالة من الأوَّل، كما جاء في مناظرة الخليل الجبارَ لمَّا قال له: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فقال الجبَّار: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾، ثم دعا بمن وجب عليه القتل فأعتقه، ومن لا يجب عليه فقتَله، فعَلم الخليلُ أنه لم يفهم معنى الإحياء والإماتة، أو عَلم ذلك وغالط بهذا الفعل، فانتقل [إبراهيمُ] عليه السلام إلى استدلالٍ لا يجد الجبَّار له وجهاً يتخلَّص به منه، فقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فانقطع الجبَّار وبُهِتَ، ولم يمكنه أن يقولَ: أنا الآتي بها من المشرق؛ لأن مَن هو أَسَنُّ منه يُكَذِّبُهُ.

ومنها: المناقضة، وهي تعليق أمر على مستحيل؛ إشارةً إلى استحالة وقوعِهِ. كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

ومنها: مجاراة الخصم ليعثر، بأن يسلِّم ببعض مقدماته، حيث يراد تبكيته وإلزامه، كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ . . .﴾ الآية [إبراهيم: ١٠، ١١]؛ فقولهم: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ . . .﴾ الآية.. فيه اعترافُ الرسل بكونهم مقصورين على البشرية، فكأنَّهم سلَّموا انتفاءَ الرسالة عنهم، وليس مراداً، بل هو مِن مجاراة الخصم ليعثر؛ فكأنَّهم قالوا: ما ادَّعيتم من كوننا بشراً حقٌّ لا نُنكره، ولكن هذا لا ينافي أن يمنَّ الله تعالى علينا بالرسالة.